State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

السيد / رئيس مجلس الأمة **المحترم**

تحية طيبة وبعد ،،،

نتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بإنشاء شركات زراعية للتخضير وإنتاج الأعلاف، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر، مع إعطائه صفة الاستعجال.

مع خالص التحية،،،

مقدمو الاقتراح

عبدالله تركي الأنبعي

حمد محمد المدلج

د. حسن عبدالله جوهر

مهند طلال الساير

متعب عايد العنزي

يحال إلى لجنة شؤون البيئة والأمن الغذائي والمائي
يدرج في جدول أعمال الجلسة القادمة
مع إعطائه صفة الاستعجال

٢٠٢٣/٩/٢٠

اقتراح بقانون
بإنشاء شركات زراعية للتخضير وإنتاج الأعلاف

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (١٠٥) لسنة ١٩٨٠ في شأن نظام أملاك الدولة والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٧٩) لسنة ١٩٩٥ في شأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة،
- وعلى القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٠ بشأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ٢٠٠٣،
- وعلى القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الشركات والقوانين المعدلة له،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

(المادة الأولى)

تؤسس بمقتضى أحكام هذا القانون شركات مساهمة عامة كويتية وفق أحكام الشريعة الإسلامية، مقرّها الكويت وغرضها تخضير الشوارع والأماكن العامّة وبيع الأعلاف بأنواعها.

(المادة الثانية)

رأسمال كل شركة من الشركات لا يجاوز ٢٠ مليون دينار كويتي، وتخصص أسهمها على النحو الآتي:

١. ٢٤% من الأسهم تخصص للحكومة والجهات التابعة لها.

٢. ٢٦% من الأسهم تطرح للبيع في مزايدة علنية تشترك فيها الشركات المساهمة أو اتحاد الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والشركات الأجنبية المتخصصة من غير وكيل محلي التي يوافق مجلس الوزراء على مشاركتها في المزايدة، ويرسو المزاد

على من يتقدم بالسعر الأعلى للسهم فوق قيمته الاسمية مضافة إليها مصاريف التأسيس- إن وجدت - ويلتزم من يرسو عليه المزاد وبالسعر ذاته الذي رسا عليه المزاد، بالاكتتاب بجميع الأسهم التي تؤول إلى الدولة وفقاً لأحكام البند (١) من هذا القانون.

٣. ٥٠% من الأسهم تخصص للاكتتاب العام لجميع المواطنين.

٤. تحول الزيادة الناتجة عن بيع الأسهم وفقاً لأحكام البند (١) من هذه المادة إلى الاحتياطي العام للدولة.

(المادة الثالثة)

تؤسس الشركات خلال ستة أشهر من تاريخ صدور هذا القانون، ويحدد مجلس الوزراء الجهة الحكومية التي يعهد إليها القيام بإجراءات التأسيس والدعوة لانتخاب أول مجلس إدارة للشركات.

ويستثنى مجلس الإدارة الأول للشركات المؤسسة من النسبة المحددة لعدد الأسهم التي يجب أن يملكها عضو مجلس الإدارة وفقاً لأحكام القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٦ المشار إليه.

(المادة الرابعة)

تتولى الشركات مسؤولية تخضير الطرق العامة والعناية بها ويجوز زراعة الأعلاف وبيعها في السوق المحلي بسعر رمزي ولا يجوز في أي حال من الأحوال تصدير منتجات الأعلاف التي تم إنتاجها من خلال هذه الشركات.

(المادة الخامسة)

يؤسس ما لا يقل عن عدد خمس شركات مساهمة عامة كويتية تختص بتخضير الأماكن العامة والشوارع واستزراع الأعلاف لضمان التنافسية.

(المادة السادسة)

يضع أول مجلس إدارة للشركة اللائحة التنفيذية ونظامها الأساسي خلال ثلاثة أشهر من بداية تأسيس الشركة، ويوضح فيها طريقة عملها وميزانيتها وهيكلها التنظيمي.

وتلتزم الشركة بتوظيف وتدريب وضمان ما لا يقل عن ١٥% من العمالة الوطنية، كما أنها تعفى من جميع رسوم الدولة لمدة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون، وتمنح الدولة الأراضي اللازمة للمشروع بما لا تجاوز مساحة إجمالي الأراضي مليون متر مربع.

(المادة السابعة)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

(المادة الثامنة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصـــه – تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت
نواف الأحمد الصباح

المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بإنشاء شركات زراعية للتخضير وإنتاج الأعلاف

لما كان دور القطاع الزراعي مهمًا في تخضير الأراضي الفضاء وإنتاج الأعلاف، وما لذلك من أثر على صحة المواطنين، فضلًا عن أنّه يمثل أحد مصادر الدخل القومي، ونظرًا لما تتكبده الدولة من مصروفات تنفق على التخضير والأعباء المالية الواقعة عليها؛ كان جديراً الاهتمام بحل مشاكل القطاع الزراعي وإيجاد الحلول له، وإن تفعيل دوره يمثل أحد الاهتمامات التي يجب التوجه لها.

ونظرًا لما تواجهه البلاد من صعوبات ومعوقات خاصة مع ندرة الأعلاف المحلية وغلاء الأسعار بسبب الاحتكار، جاء هذا الاقتراح بقانون بإنشاء شركات زراعية تتولى أعباء التخضير وتحمل هذا العبء عن كاهل الدولة ويكون دور الدولة فيه دورًا رقابيًّا فقط، وتتولى أيضًا تلك الشركات إنتاج الأعلاف وإيجاد وفرة فيها تخفف الأعباء وترفع التنافسية مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الأعلاف على المربين ويعود بنفس الوقت على انخفاض الأسعار على المواطنين.